

استدراك على جدول أعمال هذه الجلسة، حيث أنه وبطلب من فريق التجمع الوطني للأحرار عوض السؤال الموجه للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول وضعية البحث العلمي ببلادنا بالسؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول تحرير أسعار المحروقات.

كما تم تقديم الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية إلى بداية الجلسة بطلب من السيد الوزير لارتباطه بأنشطة طارئة، وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2015 فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 32 سؤالاً؛
 - الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول انتخاب المناصب بالتعاضدات، فليفضل أحد من فريق العدالة والتنمية لطرح هذا السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أجرت كل من التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية وتعاضديات البريد في الآونة الأخيرة انتخابات لتغيير أجهزتها المسيرة بشكل لم تحترم معه قواعد ومبادئ التمثيل الديمقراطي.

لنا، نساءلكم السيد الوزير المحترم:

لماذا لم يتم وقف إجراء هذه الانتخابات وتصحيح مسارها؟

وما هي الإجراءات التي سنتخذونها لتصحيح هذه الوضعية بما يضمن الشفافية والنزاهة والتمثيل الديمقراطي الصحيح لهذه التعاضديات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أول مرة أمثل أمامكم لذلك لا يسعني في البداية إلا أن أقدم تهنئتي الحاصلة على الثقة التي حظيت بها جميعا في هذا المجلس الموقر. جوابا على سؤالك السيدة المستشارة المحترمة الذي يتعلق بانتخاب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 27 صفر 1437 (8 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة وثمانية دقائق، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح جلسة هذا اليوم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية من جدول أعمال هذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد التوزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين نعلن عن توصل مكتب المجلس بثلاث مقترحات قوانين تنظيمية تقدم بها بعض أعضاء الفريق الحركي وهي:

- 1- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛
- 2- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- 3- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تعديل المادة 125 من القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات.

كما سنكون مساء اليوم مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة أخرى ستخصص لاستكمال المناقشة العامة بمشروع قانون المالية 2016 من طرف الفرق والمجموعات ورد السيد وزير الاقتصاد والمالية. وبالنسبة لجلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 ديسمبر لدينا

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هذه التعاضديات سميت في القانون جمعيات التعاون المتبادل هاذ التعاون وهاذ التضامن بين الفئات الدنيا والمتوسطة والفئات العليا، هذه الفئات يجب أن يحفظ حقها، اليوم أنا أؤكد السيد الوزير مجددا على فتح تحقيق في هذه التعاضديات.

لا يمكن أن يستمر التسبب في هذه التعاضديات، هؤلاء جنموا على هؤلاء المنخرطين، هاذ الناس لي تيسروا هاذ التعاضديات خاص يفتح تحقيق فيهم ونعرفوا هاذ اللغط، هاذ اللغط الدائر في الصحافة، هاذ المديرية التي امتلأت بالوثائق، هاذ دليل على أنه كين إشكال حقيقي في هذه التعاضدية.

هؤلاء نظموا انتخابات في الوقت الذي اشغل فيه المغرب في الاستحقاقات الكبيرة، التحدي الكبير كان هو الانتخابات الجماعية وهؤلاء نظموا هذه الانتخابات لكي يستمروا جاثمين في هذه التعاضديات في غفلة من الناس أرادوا أن تكون هذه الانتخابات.

هؤلاء اشترطوا شروط غير مقبولة، السجل العدلي القانون 57.11 الذي ينظم الاستفتاء واللوائح الانتخابية العامة لم يشترط الشروط المفتوحة التي اشترطتها هذه التعاضديات، هؤلاء اشترطوا إبراء الذمة المالية على المنخرطين ويفترض أن المنخرطين لا علاقة لهم بالتعاضديات وإنما المؤسسات والإدارات التي يتنمون إليها.

هؤلاء طلبوا من موظفين يفترض فيهم شرط المروءة، هؤلاء الموظفين موظفين نزهاء يلي كان عندهم شي حاجة كان يفترض أن يطلبوا منهم شهادة القيد في اللوائح الانتخابية العامة، السيد الوزير.

لذلك، السيد الوزير، أنا أضيف مسألة أخيرة التحكم الذي كان في التقسيم العددي والتقسيم المجالي للدوائر الانتخابية هو تقسيم يراد فيه الاستمرارية في هذه التعاضديات، فهذه التعاضديات، التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، التعاضديات البريد والمواصلات، التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية وتعاضديات أخرى، كثر هذا الأمر هذا، هذه جمعيات أسست لكي تساهم في إطار التغطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية ولكن، للأسف اليوم أصبح يسيرها ناس مشبوهين لذلك نطالب منكم، السيد الوزير، مجددا أن يفتح تحقيق في هذه التعاضديات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه الحوار الاجتماعي.

المندوبين في التعاضديتين اللتين أشرت إليهما، ينبغي التذكير على أن الوزارة تتعطي واحد الأهمية خاصة لتتبع التعاضديات فيما يخص أساسا في مرحلة تجديد الهياكل ديالها المسيرة، وحسب بالطبع القوانين الجاري بها العمل والتي كما تعلمون تعود إلى 1963.

بخصوص التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية لي تعرفوها أكثر يعني الرأي العام اختصارا "MGAP¹"، فالطريقة ديال انتخاب ديال المنخرطين والطريقة ديال لي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الإداري ديال التعاضديتين، لا ديال البريد ولا هذا، كين المجلس الإداري جانا المحضر شفنا ذاك المحضر مطابق للقوانين الجاري بها العمل إذن هذا خطأ موجه للمجلس الإداري احنا ما يمكنلنشا ندخلوا لأن الطريقة ديال الانتخاب.. قالوا أسيدي غادي نديروها، طبعا قدمنا بعض الملاحظات جل واحد العدد كبير ديال الملاحظات التي قدمتها الوزارة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات أخرى طفيفة لم تأخذ بعين الاعتبار.

على العموم، باش نكونوا معكم واضحين وقتها في اللجنة بمناسبة مناقشة الميزانية، لجنة ديال الشؤون الاجتماعية، حتى بعض الأطراف النقابية والأفراد في هاذ التعاضدية "MGAP" قدموا طعون أمام القضاء، والقضاء يعني قال كلمته ويعني أكد على مشروعية الجمع العام، احنا ما يمكن لينشاي نديروا أنفسنا مكان القضاء، احنا دولة المؤسسات، هنا دولة القانون كل واحد تدير الدور ديالو.

مسألة أخرى تثير غادي نقولها كذلك واخا ما جاتش في السؤال ديالك، فيما يخص ما يسمى وما أقرحنا هذشي تنفروا يوميا وقتها في اللجنة المكتب ديال واحد المديرية عامر بالشكايات ما لقينا فين نديروا لوراق، عامر بالشكايات، لا من هاذ الجانب ولا من ذاك، تيكونوا اختلاسات المالية، اختلاسات المالية ما تجهيومش لوزارة التشغيل احنا ما عندناش هاذ الصلاحية لي عندنا الصلاحية ديال الاختلاسات المالية هو وزارة المالية، كل واحد تيلعب الدور ديالو احنا عندنا الصلاحيات فيما يخص الجوانب القانونية.

ولكن، مع ذلك سنحرس مستقبلا وحالا واحنا متبعين هاذ الملفات لذلك، إنشاء الله غادي نصادقوا على مدونة التعاضد الجديدة، باش نحلوا واحد العدد ديال المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

¹ Mutuelle Générale du Personnel des Administrations Publiques

مفتوحة لل نقابات والفرقاء الاجتماعيين يوميا في المجالس الثلاثية التركيب، إلى غير ذلك.

يتم فهذا مجلسكم الموقر، هو المجلس الوحيد اللي فيه النقابات والفرقاء الاجتماعيين، حتى بعض المطالب اللي كنتو تطلبوها ديال الإعفاء ديال الضريبة، هاذ المشكل ناقشتوه تقدمتوا فيه تعديلات، إلى غير ذلك، هاذ هو الحوار الاجتماعي، كاي شي ما أحسن من هاذ.

أتم ماشي غير تتحاوروا، تتحاوروا وكتشروعوا وكتقررنا، الحكومة غير كتنفذ، الحكومة كتنفذ، تحاوروا، قرروا التعويضات، قرروا الزيادة في الأجور واحنا غادي ننفذوا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

طيب شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، مؤسسة الحوار الاجتماعي هي مؤسسة للحوار الاجتماعي ما بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين.

في ظل هاته الحكومة، مع الأسف، ليس هناك أي حوار اجتماعي، مع الأسف، لأنه الحوار الاجتماعي مأسس وناضنا في المركزيات النقابية من أجل إثبات هاذ الحوار الاجتماعي، لكن مع هذه الحكومة ما كيناها هناك حوار اجتماعي، الحوار الاجتماعي يفضي إلى نتائج.

الحوار اللي كنتيرو، ما تسمونه بالحوار من النهار اللي طلعت هاذ الحكومة كنتسيظ للمركزيات النقابية على الجدول التي تريده الحكومة وفي زمن تريده الحكومة، ومن بعد سير تسنى الحوار حتى تبغي الحكومة تعيط ليك.

ما عرفتش غلاش إصرار ديال الحكومة على تجاهل لا المركزيات النقابية ولا المواطنين، الناس خرجت في احتجاجات في طنجة، ما تحركتتش الحكومة باش تشوف المواطنين آسنو خصهم، حتى تدخل صاحب الجلالة وأمر رئيس الحكومة ووزير الداخلية باش يمسيوا يتصنتوا على المواطنين.

واش بغيتوا المركزيات النقابية حتى نتسناوا عاود ثاني التدخل ديال صاحب الجلالة باش تفتحوا الحوار؟ وخاصة كاي برنامج نضالي تصعيدي، تدارت مسيرات احتجاجية.

اليوم كاي تجمعات جاهيرية، غدا كاي إضراب عام في الوظيفة العمومية ومسلسل ديال التصعيد لازال مستمرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحدهم لطرح السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تنظم اليوم تجمعات احتجاجية في كل ربوع الوطن بدعوى من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وحلفائها بعد تنظيم المسيرة الوطنية والاستعداد لتنفيذ إضراب عام بالوظيفة العمومية بعد غد الخميس في إطار برنامج نضالي تصاعدي.

لنا، نسألكم السيد الوزير:

لماذا مع كل هذا الاحتقان لازتم تصرون على عدم فتح الحوار الاجتماعي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، نشكرك على السؤال ديالك بخصوص الإشكالية ديال الحوار الاجتماعي في المغرب.

كما تعلمين، السيدة المستشارة، أن الحوار الاجتماعي بالطبع منصوص عليه دستوريا وجميع قوانين البلاد تنص على التشاور والحوار، بما فيها هاذ القاعة هذه الموقرة اللي كنتواجدوا فيها.

الحوار الاجتماعي بالطبع اخذنا واحد المسار منذ تعيين هذه الحكومة في إطار الاستمرارية لما حصل في الماضي، كانت بعض الجولات ديال الحوار الاجتماعي، آخرها ديال أبريل 2014 اللي أعطت حقيقة نتائج هامة للغاية بما فيها الزيادة في الحد الأدنى للأجر ديال 10% على شطرين، واحنا مازال تنطبقوه سنة 2015.

بما فيها الزيادة ديال الحد الأدنى ديال الدخل في الوظيفة العمومية إلى 6000 درهم، بما فيها الالتزام بمواصلة تطبيق ما تم التوصل إليه في الاتفاقية ديال 26 أبريل 2011، وهذه الحكومة هي اللي أدت الفاتورة ماشي الحكومة السابقة، وهي كلفتنا الملايير ديال الدراهم، أكثر من 50 مليار ديال الدرهم، واحد العدد ديال الأشياء.

كما أن الحوار الاجتماعي ما تينحصرش فقط في اللقاءات اللي كيباشرها رئيس الحكومة، بل متعدد، عندو واحد الواجحات مختلفة ديال الحوار الاجتماعي، الحوار الاجتماعي كيم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كيم في القطاعات على مستوى القطاع الخاص، احنا الوزارة

منذ تعيينها، بدءا بالزيادة في أسعار المحروقات في 2012 مرورا بالمقايضة ووصولاً إلى رفع الدعم عن هذه المواد.

وهذا القرار اتخذ في ظروف كنعرفوها، أن السعر ديال هاذ المواد الآن مرتفع بالنسبة للقدرة الشرائية للمغاربة مقارنة مع السعر ديال البرميل اللي هو الآن في أثمان منخفضة.

هاذ الشيء كثير عدد ديال المخاوف ديال المواطنين بالنسبة لعدد ديال النقط اللي كندرجوها ضمن السؤال اللي بغيناكم، السيد الوزير، تشرحوه لنا اليوم، وهو أشنو هو الإجراءات اللي من المفروض أن الحكومة أخذتها قبل الإقدام على هذا الإجراء، المتعلقة أولاً بضمان تموين مستمر للسوق المغربية بهذه المواد النفطية الأساسية؟

ثم ما هي الإجراءات لضمان الجودة حماية للبيئة، الإجراء المتعلق أيضاً بضمان منافسة سليمة اللي تكون في مصلحة المواطن وفي مصلحة حتى الفاعلين في هذا المجال اللي حتى هما كين بعض التخوفات؟ وأخيراً وهذا هو الأهم كيفاش تضمن الحكومة أن الأسعار أنها تحمي المواطن من التقلبات ديال السوق العالمية؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه آثار رفع الدعم النهائي عن المحروقات، فليفضل أحد من الفريق الحركي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسيدات المستشارين المحترمين،

بعد تفعيل نظام المقايضة ورفع الدعم تدريجياً عن أسعار المحروقات، أقدمت الحكومة على تحرير بشكل نهائي مع مطلع هذا الشهر.

وعليه نود مسألتكم، السيد الوزير المحترم، على الانعكاسات المحتملة لهذا القرار، وهل هناك دراسات لآثاره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه تحرير أسعار بيع المنتجات النفطية للفريق الاشتراكي، فليفضل أحد منهم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

واش بغيتو هاذ النقابات والمناضلين ديال النقابات والطبقة العاملة تخرج للشوارع؟

واش ما كتحتراموش المغاربة وما كتحتراموش المغاربة حيث كيغيبو بلادهم ما بغيين يديرو حتى شي فتنة، كما كتسميوو الفتنة هي سد باب الحوار، الفتنة هي تجاهل مطالب الطبقة العاملة، الفتنة هي الزيادة في الأسعار، هذه هي الفتنة، أما الحوار ما كاينش.

الحوار القطاعي، السيد وزير التشغيل، تسريجات بالجملة كل يوم دون احترام المسطرة القانونية، الإغلاقات ديال المؤسسات بالجملة 2015-2016 دون احترام المسطرة.

كل هاته الأشياء تقع والحكومة تقول أنها تباشر الحوار، على أي حوار تتكلمون السيد الوزير؟ على أي حوار تتكلمون أيتها الحكومة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السيد الوزير باقي لك ثواني في الرصيد إذا أردت التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

غير ثواني.

أنا كنظن التعقيب ديال السيد المستشار هو كما كتقولوا بالعربية ضرب وقيس، لما يكون ذاك الشيء مبالغ فيه كتفقد المصادقية. انتقد، هذه الحكومة ما دارت والوا؟ هاذ نزاعات الشغل ما درنا والو؟ الله يا ودي، السيد المستشار المحترم، راه الأرقام دالة تفند ما تقوله. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذا النقاش.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهي أسئلة تتميز بوحدة الموضوع لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه تحرير أسعار المحروقات الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، ليتقدم مشكوراً.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، أقدمت الحكومة منذ ما يزيد على أسبوع على تحرير أسعار المواد النفطية، وهو الإجراء اللي اتخذته ضمن سلسلة من الإجراءات

لخاطر التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، خصوصا وأن بلادنا دولة مستوردة لمعظم حاجياتها من المواد الطاقية.

والانعكاسات المحتملة، السيد الوزير، أتم تعرفونها من الارتفاع المفاجئ للأسعار إلى المس بالقدرة الشرائية للمواطنين ثم إلى تنافسية المقاولات المغربية.

السيد الوزير،

نحن لا نجادل في قرار التحرير في حد ذاته ولا نناقش فلسفة التحرير وأبعادها الاقتصادية، لكننا نتساءل عن مدى قدرة الحكومة على التحكم في تدبير المخاطر المحتملة لهذه العملية؟

ونتساءل عن مدى استعداد الحكومة لحماية السوق الوطنية من التقلبات المفاجئة للأسواق الدولية وحماية المواطن المغربي من مخاطر هذه التقلبات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السادس موضوعه تحرير سعر المواد البترولية السائلة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أقدمت الحكومة بداية شهر دجنبر الجاري على تحرير أسعار المواد البترولية السائلة، بعد أن تخلت منذ يناير 2015 على دعم هذه الأسعار.

هذا التحرير الذي من المفترض أن يستفيد منه المستهلك أولا والاقتصاد الوطني ثانيا، نعتقد أن تنفيذه يحتاج إلى وضع إطار تشريعي لتعزيز مهام الحكومة فيما يتعلق بمراقبة جودة المنتوجات البترولية السائلة، على مستوى مراحل الاستيراد والتكرير والتخزين والنقل والتوزيع ونقط البيع، والتأكد من مطابقة المنتوجات البترولية المعروضة في السوق لمواصفات الجودة المطلوبة، وكذا ضمان توفر هذه المواد في محطات الخدمة أو التعبئة وكذلك تموين السوق الداخلي بهذه المواد بشكل دائم ومستمر.

فما هي، السيد الوزير، التدابير المتخذة من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومة من تحرير أسعار المحروقات؟

ألم يكن من الأمثل أن يتم تحرير هذه المواد بعد مصادقة البرلمان على مشروع القانون 67.15 والمحال على مجلس النواب بتاريخ 4 نونبر 2015؟ شكرا.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل مراقبة أسعار المحروقات وعن انعكاسات عملية التحرير وتأثيراتها على السوق الداخلي والقدرة الشرائية للمواطنين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الرابع موضوعه تحرير أسعار المحروقات وتأثير ذلك على الشركات الصغرى والعاملين بها. الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليفضل أحد من الأعضاء.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لضيق الوقت سأطرح السؤال مباشرة.

ما هي الإجراءات الاحترازية المصاحبة التي أعدتها الحكومة لتفادي تأثير تحرير أسعار المحروقات على صغار الموزعين، وما لذلك من تداعيات خطيرة على الوضعية المهنية والاجتماعية للعمال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الخامس موضوعه تحرير سعر المحروقات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نتبعنا باهتمام كبير تطورات عملية تحرير قطاع المحروقات.

هذا الاختيار الذي نسلمه بأنه اختيار جريء ليس فقط من جهة توفير مبالغ هامة لفائدة المالية العمومية وآثار ذلك على تقليص العجز في الميزانية، وليس فقط لأنه ينتقل بهذا القطاع من التدبير التحكمي والاحترازي إلى التدبير التنافسي، بل لأن عملية تحرير هذه محاطة بهامش كبير للمغامرة والمخاطرة من أن يتدخل السوق الوطني من الحماية التي كانت تفرضها الدولة بتدخلاتها ومراقبتها للأسعار إلى سوق مفتوحة على كل احتمالات ومعرضة

يخلص الفرق، لأنه المتوقع كان غادي أنه غتكون الهجوم على سوريا، وغادي تقطع الإمدادات ديال النفط، ونطلعوا ل 140 و 160، المكاتب الدولية ديال النفط كانت كنتعطي هاذ الشي.

من بعد دزنا من هاذ المرحلة للمرحلة دالمقايضة، وهاذ المقايضة كانت عندنا في المغرب، لو كون بقينا محافظين عليها، لو كون كنا مثنين، كاع ما توقع لنا الأزمة ديال 2007 و 2009، ونسأوا من 2009 نسأوا المواد النفطية حتى ليناير 2012، اللي جات فيها هاذ الحكومة، عاد بحال اللي بنادم مدروز.

أنا كنتكلم معكم بجواج اللي عشتها، وأنا كنت 12 عام خارج البلاد، وجيت وكنت وزير التربية الوطنية، هاذ الشي عشتوا، ماشي هضرة. ولكن، احنا داخلين لواحد المرحلة لابد نتكلموا على الماضي.

(Donc) درنا المقايضة، ومن بعد جينا، قلنا أرا لنا نبدأوا نخرجوا بعض المواد، ونخلبوا المواد اللي كيتقال عندها ارتباط بالسكان، بالشعب، بالجمهير، بما عرفت كاع أش ذاك الشي، كاع ذاك الشعارات اللي تستهلك، وحتى أنا استهلكتها في السبعينات وفي الثمانينات.

ولكن، احنا أمام تسيير أمور الدولة الكبرى، (Donc)، دزنا نخرجوا وندخلوا، ووصلنا لنتيجة، يمكن الحكومة عندها الزهر، أش غنقولوا لكم، هاذ الشي اللي اعطا الله.

هبط، بدا يهبط النفط، قلنا هاذي الوقت اللي نخرجوا بحالنا من هاذ الهضرة ديال النفط، هاذ الشي اللي درنا.

استدعينا النفطيين، حتى حاجة ما درناها فوضى، وحتى حاجة ما درنا فيها مغامرة.

(D'accord) كنعضك، ولكن في أمور الدولة، راه ما فيناش الضحك، راه فيها الاستقرار دالبلاد، والأمن دالبلاد، راه ماشي اللعب هاذ الشي، غير أجي ودير المغامرة فالنفط؟ وأنت كيتستهلك لك في المكتب الوطني للكهرباء، كيتستهلك لك في القطار، وكيتستهلك في نقل البضائع، ذاك الكاميووات ديال 6 طن، هاذوك الكاميونات راه من أخطر ما يكون في الشريان دالاقتصاد المغربي.

باش ما نبقاوشي غير نتكلموا هكا عام، غير أجي ومس هاذوك الكاميونات الصغار، راه يوقف التزويد ديال السوق المغربي.

(Donc) قلنا كيبط النفط، أرا لنا ففتحوا حوار مع النفطيين، قلنا لهم غنحروا، ولكن غنديروا واحد الفترة انتقالية، راه عكس ما قالوا الإخوان في (La CGEM²)، راه ما حررناش في فاتح ديسمبر هذا، حررنا في فاتح يناير 2015، وسميناها مع النفطيين المرحلة الانتقالية ومرحلة المواكبة.

ووقعنا واحد الاتفاق، بحضور رئيس الحكومة، ووقع وزير الداخلية ووزير الاقتصاد ووزير الطاقة وعبد ربه، وبيدنا كنعشروا من فاتح يناير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السابع والأخير في هذا المحور، موضوعه تحرير أسعار المحروقات لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اتخذت الحكومة إجراء تحرير أسعار المحروقات ابتداء من فاتح دجنبر. سؤالنا السيد الوزير المحترم: ما هو تقييمكم للانعكاس المالي والاقتصادي والاجتماعي لهذا الإجراء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذه الأسئلة، فليفضل مشكورا. للتذكير، السيد الوزير، عندك 21 دقيقة للجواب والتعقيب.

السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون

العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

الموضوع اللي احنا بصده اليوم من الإصلاحات الكبرى اللي حققتها بلادنا، عكس ما يقال.

أولا، وهذا قالو السيد رئيس لجنة المالية، لأنني وزعت على الأعضاء ووزعت عليكم واحد الوثيقة اللي كتلخص الإصلاح اللي دخلنا في المواد النفطية في صندوق المقاصة.

كنعرفوا بأنه في 2012: 80% من الاعتمادات المرصدة لصندوق المقاصة كانت كنعستهلكها المواد النفطية، وعكس ما يقال كنا على أبواب الإفلاس في المغرب، كنا على أبواب الإفلاس، ولكن ما غنرجعوش للماضي احنا أولاد اليوم.

الإصلاح ديال هاذ الشي ابدناه في فاتح يونيو 2012، وغادين معاه بشوية.

لأنه أولا البرميل كان طالع والميزانية ديالنا ما بقاش عندها القدرة تواجه، وابدنا كنعسلفوا باش نخلصوا المواد النفطية، تحمل رئيس الحكومة الزيادة ديال جوج دراهم في "الليصانص"، ودرهم في فاتح يونيو 2012.

السادة المستشارين القدام كيعقلوا النقاشات الحادة اللي دازت عندنا هنا، ودرنا واحد التأمين دولي باش إلات طلع لينا، التأمين هو اللي

² Confédération Générale des Entreprises du Maroc

(veille) اللجنة ديال اليقظة، لجنة اليقظة، أش كتدير هاذ اللجنة ديال اليقظة؟

أولا، كتبتب السوق كتبعوا، احنا كيحكمننا السوق (Rotterdam)، لأنه هو اللي قريب لينا، كتبتبعوا يوميا، راه عندنا انخراط، مشاركين بأموال باش كتجيننا هاذ المعلومات ديال السوق، كتكون عندنا حوالي 10 ديال النهار، كيتمكن لي نقول لكم أنه هاذ الأسبوع البريل داز من 45 إلى 42 اليوم، 41 فاصلة شي حاجة ولكن 42.

الغاز بوطان حتى هذا زهر عند هاذ الحكومة، أش غادي ديرو؟ كنا كنخلصوا الغاز ديال البوطا ب 1000 دولار للطن، اليوم كنخلصوا فيه معدل ديال 420، (Donc) خفاف الضغط على صندوق المقاصة، (Donc) كتبتبعوا السوق الدولية.

كنحسبوا واحد الثمن مرجعي، لأنه عندنا واحد البنية علاش كنحسبو كنختموها بهامش الريخ، معلوم كنختموها بهامش الريخ المنطقي، لأنه احنا عندنا تراكم في هاذ الشي، كنا كنحسبو في بنية الأسعار هامش الريخ للشركة الموزعة وللمحطة، وكنعرفوا الامتيازات اللي اعطينا في السعر المحدد من طرف الدولة واحد الامتيازات اعطيناها في (coulage) في البخار اللي كيشي، واحد العدد ديال الحويجات، (Donc) كترجعوا لحساب ل (le prix de référence) للثمن المرجعي.

ثانيا، هاذ اللجنة هاذي عندها التتبع بالأسعار، أصحاب الشركات طلبوا منا أنه يبقاو كيحسبوا على مدة ديال 15 يوم كيف كنا دايرين معهم في المرحلة الانتقالية، ها احنا غنشوفو لأنه من حقههم يحسبوا حتى يوم بيوم، ما كين حتى ضرر يحسبوا يوم بيوم، ولكن 15 اليوم كتعطيوهم واحد الوقاية من حيث (stock) هذا حتى احنا متفهمينو، ولكن هما كيطوروا حتى هما كيطوروا.

التموين، أننا نضبوا التموين ديالنا ونضبوا هذا نقطة الضعف اللي كانت عند المغرب، نضبوا التخزين ديالنا.

ولكن الشعب المغربي حط استثمارات كبيرة في التخزين، في الموانئ، واحد الصحفي مسكين الله يسامحو، كيقول لي (لاسامير) واقفة ما بتتيش كنتقول لنا خروج المحمدية، علاش هي خروج المحمدية على (لاسامير)؟ راه خروج المحمدية على مرسى ميناء مختص في (les hydrocarbures)، بحال إلى كيقولوا (Rotterdam) كيقولوا (Brent New York).

احنا عندنا المحمدية هي المرسى ديالنا الرئيسية، ولذلك ما يمكن لنا نحسبوا إلا على المرسى الرئيسية ديالنا اللي هذا اختصاصها، ما كندخل غير النفط، المغرب تطور.

ما غنقولش ذاك الكلمة.

المغرب تطور عندنا 5 ديال النفط ملي كندخلوا في المغرب، ماشي بحال هاذ الشي دالستينات والسبعينات، كندخلوا نعم أسيدي من العيون، قليل شوية ولكن اللي مهم هو أننا فهمتا أش كنبغي نقصد به،

الأرقام القصوى (les prix plafonds) اللي منطقي الشركات خاصها تتعلم تهبط عليه، باش نعاونوهم في المنافسة.

مع الأسف ما داروشي هاذ الشي، ولكن قالوا لنا أشنو غيديروا، قالوا خليوننا نوجدوا، لأنه لزمنا عليهم جوج ديال الحواجز أساسية، هو الإشهار، اليوم كان من الطريق كيبان لك الثمن ديال "المازوط" وديال "الليصانص"، هذا خصوصا واحد الاستثمار، هاذ الناس داروا الاستثمار، عكس ما كيتقال حتى على المحطات الصغيرة، دارت هاذ الاستثمار.

وكنعرفوا بأنه من الدار البيضاء ولا الرباط حسب المقر ديال الشركة، كيضربوا على الكمبيوتر وكنعم في المغرب كامل الثمن، هذا واحد الخطوة مهمة فواحد القطاع بحال هاذ القطاع، (Donc) هذا الشيء الأول.

الشيء الثاني هو قلنا لهم لابد يدوز "الليصانص" من (50 ppm) ل (10 ppm) لأن 10 ديال (ppm) هو اللي كيجمي البيئة، وهذا راه كان مفروض عليهم في الماضي وما تدارش.

دبا اليوم قلنا لهم شوية بشوية، احنا غاديين معكم من فاتح يناير وكنجتبعوا والحق يقال، الحق يقال، باش نتكلموا على الشركات المغربية وما نظروش ليها فقط غير بالريخ، شركات مواطنة، وملي بغات تيجي لنا الأزمة ديال (لاسامير) وقفوا مع بلادهم الشركات، وقفوا مع بلادهم، شركات مغربية وقفوا مع بلادها في مرحلة دقيقة جدا في أعز الصيف، مباشرة من بعد عيد العرش، كانوا بغاوا يديروا لنا هاذ الشي ديال (لاسامير) قبل رمضان وخليهم.

وفي فاتح غشت، غير داز عيد العرش وداز رمضان، وقال ليك، لأنهم كانوا كيخلصوا المغاربة كاملين، مشكلة هو أنه ما كنتخلعوش، حيث دارسين الملفات ديالنا وعارفين الوضعية ديالنا وعارفين كيفاش غاديين نواجموا.

والليبرالية اللي وقعت في الديوانة باش يمشيو الناس للخارج تعلموا الشركات ديالنا كيف يمشيو للأسواق النفطية وكيفاش، هذا أنا وإياكم شي ثلاثة نشيروا باطو دبا من قدام مقبرة الشهداء، راه غير تما كايين الباطويات، راه ما تقلب عليهم حتى في بلاصة، حيث احنا جينا في ممر الطرق، تما الباطويات ديال فنزويلا وتما الباطويات ديال الروس وذاك الشي، أرى ما تدخل، ما تخافوش على التموين ديال البلاد ديالنا، هذا اللي كنا خايفين منو، (Donc) فرضنا عليهم هاذ الشي.

اليوم ففاتح يناير، غير فاتح ديسمبر غير انتهت المرحلة الانتقالية راه ما كين حتى تغيير، ولكن واش الدولة فواحد المادة حساسة غادي تمشي في حالها؟ دبا غنزيد معكم باش ما نتقاوش قاطبين في هاذ الحكومة بزاف، غير التموين ديال الجيش خاصنا نردوا البال.

راه احنا عندنا الجيش ديالنا فالمناطق الجنوبية واقف في الحدود وواقف في شمال المغرب، كيفاش التموين ديال الجيش ديالنا بالمواد النفطية؟ واش موضوع ساهل؟ اللي ما نكنوش ضابطين فين غاديين ونخضوا البلاد ديالنا. لذلك دايرين بدل من ذاك اللجنة ديال الأسعار درنا (le comité de

وثالثا اللي خوفنا أكثر هو ما وقع في (لاسامير)، زميلكم قال لنا بأن كان المشكل في (لاسامير) هذه واحد السنة، ومضيتو معها حتى هي الاتفاقية ضمن شركاء حول هذه السنة اللي درتو، وأتتا عارفين عندها المشاكل، شكون اللي يضمن لنا غدا ما غتوقعش لنا هاذ المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي فيما تبقى له من الوقت، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير.

احنا نشكرو الحكومة في المجهودات اللي قامت بها، فلاشك في هذا، وعلى هذه المعطيات.

فبالنظر إلى قرار الحكومة المتعلق بتحرير أسعار المحروقات والذي دخل حيز التطبيق مع حلول فاتح دجنبر من السنة الجارية، باعتبار أن كلفة دعم المواد الأساسية تنقل كاهل الميزانية العامة للدولة، فهذا الإجراء سيجعل المستهلك في موجه مباشرة مع تقلبات الأسعار.

ومن أجل طمأنة المواطن، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة هذه الإجراءات دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن، لاسيما عند ارتفاع سعر البترول، علما أن شركة (لاسامير) لازالت تتخبط في مشاكل عدة؟

وماذا عن محطات التوزيع التي ستعرف منافسات بين الفاعلين في القطاع، بحيث سيضطر بعضها إلى تسريح العمال وذلك في حالة عدم قدرتها على المنافسة، كما وقع في بعض الدول الأوروبية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاشتراكي.. السيد الوزير، احنا كنعقبوا على الجواب ديالكم.

أقول السيد الوزير أننا في الفريق الاشتراكي كنعقلوا على أن القرار المتخذ من شأنه أن يمس بالأمن والاستقرار الطاقين للمغرب، لماذا؟ لأن الحكومة ممكن أن تصبح عاجزة على ضبط قواعد لعبة أسعار مواد الطاقة،

كندخلوا من أكادير، كندخلوا من الجرف الأصفر، كندخلوا من المحمدية، كندخلوا من (Tanger Med)، استثمار كان لا يستعمل، كيفاش؟

(Les cuvettes) موجودين، التخزين موجود، ما كاينش اللي يستعملوا، وكندخلوا من الناظور، والناظور عندو واحد المستقبل كبير في هاذ شي ديال النفط، إن شاء الله إلى كتب الله واستمر مزيان الاستثمار اللي غادي فيه، وهاذ الحكومة دارت فيه مجهود كبير في الناظور، ولذلك احنا رادين البال للسوق ديالنا.

وأنا قلت في المجلس في الأسبوع اللي فات، أن الاحتياطي ديالنا، المخزون ديالنا كيتراوح بين 30 و40 يوم حسب المواد، واصلين ل 60 يوم في ديال الطائرات في الكيروزين.

إذن بلادنا الحمد لله غادية وحاضيين، لجان المراقبة على مستوى الولايات والعمالات خدمة، الخلية ديال البيقطة خدمة، واحنا متابعين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، سأعطي الكلمة للفرق حسب الوقت المتبقية لكل فريق. غادي نبدأو أولا بالفريق الاستقلالي، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، في البداية عبرنا على التخوف ديالنا وطرحنا أسئلة واضحة، ولكن مع الأسف واحد العدد ديال الأجوبة ما عطيتوهاش لنا. احنا قلنا لكم التخوف أتما جاوبتو بطريقتكم قتلوا الحكومة عندها الزهر، هذالك الزهر هو مناش خافين احنا دابا، هو أن الحكومة غدا إلى ما بقاش الزهر وتبدأ تطلع الأثمان أشنو غادي يوقع؟

إذن هنا قتلوا بأن هذه تسيير أمور الدولة خاص تحمل المسؤولية، تذاكرتو على الشركات المغربية اللي وقفات مع البلاد فالأزمة ديال (لاسامير)، ما بغيناش في قطاع بحال هاذ الشئ وفي أمور بحال هاذ الشكل هذا نبدأو ماشين بالزهر وبأن شركات مواطنة، إلى غير ذلك. إذا كنا كمنتظرو بعض الأجوبة واضحة وكيفاش الحكومة تحملت مسؤوليتها في هذه النقطة.

بالنسبة للأسعار تجاوبونا السيد الوزير، غدا إلى رجعت الأسعار ل 120 ولا 130 الله أعلم كمتناو ما توقعش، ولكن فيما مضى في 2013 الحكومة دارت تأمين دولي، حات راسها الدولة باش ما تتحملش الأسعار إذا تزدت، ولكن المواطن اليوم ما عندو هو حتى تأمين اللي يديرو لراسو، إذن إلى تزدت الأسعار أش غادي يوقع؟ هذه بعض الأسئلة. ثم المراقبة اللي قتلوا، واش عندكم الإمكانية اليوم تديرو المراقبة؟

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

فعلا، السيد الوزير، كما سبقني السيد المستشار من قبلي استمنا إلى جوابكم بإمعان ولكن لم نجد الرد الشافي لسؤالنا. ولذلك، سأكون ملزم لأعيد عليك السؤال، لعلّي تجيبني عند التعقيب، السؤال:

ما هي الإجراءات الاحترازية المصاحبة التي أعدتها الحكومة لتفادي تأثير تحرير أسعار المحروقات على صغار الموزعين؟ وما لذلك من تداعيات خطيرة على الوضعية المهنية والاجتماعية للعامل. هذا هو السؤال.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرحب بأي مبادرة وأي إجراء يهدف إلى تخليق الحياة العامة ويعزز آليات الشفافية والحكامة الجيدة، بما يحسن مالية الدولة ويضمن جودة الخدمات ويعود بالخير على المواطن في معيشته اليومية، لأنه في تقديرنا لا قيمة لأي إصلاح يضرب القدرة الشرائية للمواطنين ويهدد الوضع المهني والاجتماعي للطبقة العاملة وينتج التوتر والاحتقان، ويهدد بالتالي نعمة الاستقرار.

إن تحرير أسعار المحروقات اعتمادا على المعطيات الحالية والتي تتميز بانخفاض ملحوظ في ثمن البترول في الأسواق العالمية ليس له أي معنى، في ظل وضعية أمنية إقليمية ودولية جد ملتبهة وغير مستقرة وآمنة، ما يجعل من أسعار البترول الحالية أسعار في الحقيقة خاضعة وقابلة للارتفاع في أي وقت وحين.

لذلك، فترك المواطنين في مواجهة مصيرهم في سوق حرة متقلبة هو رهان خاسر في غياب الشروط الإدارية الموضوعية لتحرير أسعار المحروقات، من حكامة وشفافية ومنافسة عادلة وشفيفة، وآليات متقدمة للمصاحبة والتتبع والمراقبة، مما يجعل من مسألة تحرير أسعار المحروقات عملية محفوفة بالمخاطر، تكون لها حتما عواقب وخيمة على القدرة الشرائية للمواطنين عموما وعلى شركات توزيع المحروقات الصغيرة منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فيما تبقى له من الوقت.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنا عندي 3 ديال الملاحظات حول تحرير الأسعار. الأول، هو التخوف في الجودة، اليوم كمين ناس اللي كيزيدوا الماء، كمين ناس اللي كيزيدوا الزيت، كمين ناس اللي كيزيدوا المازوط في الزيت، كل

لسببين اثنين.

السبب الأول، هو أن المغرب بلد غير طاقى، يستورد 100% من حاجياته ديال الطاقة.

السبب الثاني، كينة خطر ديال احتكار جماعي ديال 15 شركة هي التي تعنى بعملية الاستيراد والتوزيع، وثانيا هو تقلبات السوق الدولية. تقلبات السوق الدولية، السيد الوزير، لماذا أركز عليها؟ لأن أتم قلمت كمين الزهر لأن البترول اليوم أو الآن أو غدا ما غيزيدش، ولكن قد يقع لا قدر الله ارتفاع صاروخي لأسعار ديال البترول، ما العمل؟ ماذا أتم فاعلون؟

سما، أتم اليوم قلمتو البرلمان بأن الحكومة عندها تأمين لحماية المستهلك من تقلبات أسعار المحروقات، أنا عندي تصريح ديال السيد وزير الطاقة المحترم الأستاذ عبد القادر اعامرة يقول عكس ما قلمتوه والتصريح ديالو هو مضمن بهذه المجلة 24.

إذن أي التصريحات أصح؟ تقول بالحرف، "لا تتوفر على أي تأمين أو تغطية ضد المخاطر المرتبطة بأسعار المحروقات للمستهلكين"، وتقول بأنه هو "تبيني عدم إبرام الحكومة لعقد التأمين بأن المحللين الاقتصاديين"، تقول، "في أسوأ الحالات"، يعني هذا التخمين هذا احتمال، والاحتمال هو مانع من الحكم ومن القضاء أيضا، تقول هو في التقدير ديالو "بأنه ما غيوصلش 60"، وعلى هذا الأساس ما كينش التأمين.

أحنا بعينا كبرلمان كمواطنين يتابعون اليوم هذه الجلسة أي التصريحات أصح؟ واش التصريح ديالكم السيد وزير الحكومة اللي غادي يضمن أو ديال السيد وزير الطاقة أو شرح لنا هذا اللبس؟ الوزير تيقول ما كينش التأمين وأتم تتقولوا التأمين؟

وأخيرا، السيد الوزير، في الصباح كان عندهم واحد الالتزام مع مجلس المستشارين، قلمت بمناسبة هاذ السؤال المحوري ستحدثون عن الدولة العميقة بمناسبة شرحكم.

أحنا لازلنا متعطين كفريق اشتراكي وربما حتى المستشارين يشاطروني الرأي باش تشرح لنا ما معنى الدولة العميقة في هذه الجلسة؟ أنت التزمت في الصباح! شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

من فضلكم، من فضلكم، من فضلكم..

دائما في إطار التعقيبات، الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عز الدين زكي:

السيد الرئيس،

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن نحبي من خلالكم الحكومة على جرأتها في اتخاذ قرار تحرير أسعار المحروقات، الذي سيكون له بدون شك تأثير إيجابي على المالية العمومية. إلا أن ما نخشاه هو أن يرتفع سعر النفط على المدى البعيد بشكل يفوق كل التوقعات التي تم اعتمادها في اتخاذ هذا الإجراء، علما أن سعر البترول يبقى رهينا لتقلبات السوق التي تتأثر بالتحويلات الإقليمية والدولية المفاجئة، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تداعيات اقتصادية واجتماعية لا تحمد عقباه.

هذا، ولا يمكننا إغفال ما يمكن أن يخلفه هذا الإجراء كذلك من تنشيط وتشجيع التهريب، مما سينعكس سلبا على جودة المحروقات.

السيد الوزير المحترم،

نحن لا نشكك في إيجابية ما اتخذته الحكومة من إجراءات إصلاحية، لكن انطلاقا مما تمليه علينا مسؤوليتنا، ومن واجبنا كهيئة سياسية شريكة في تدبير الشأن الوطني، ندعو إلى ضرورة اليقظة الدائمة واستحضار كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على بلادنا وعلى مصالح المواطنين ويفقد التدابير المتخذة مصداقيتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، إذا أردت فيما تبقى لك من الوقت للرد على التعقيبات فلتستفضل، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة**والحكومة:**

داير الاحتياط لا نطيح، لأنه غير زلقت وداروها في فايسبوك.

الكيروزين ما معنيش بهاذ الشي، دابا غنجاوبوا سؤال، بلي بغيتو هاذ الشي هكذا، أنا عطيت الرؤية الشمولية للحكومة، الكيروزين ما عمرو داخل، ياك؟

وثانيا احنا ما داخلينش في الطائرات، ودابا احنا في قضية كبيرة غادي نهضروا على قضية ديال الطائرات، الجماهير الشعبية تيهما هاذ الشي، كيهمها أنا والسبي بوسعيد يمكن.

الإخوان في (La CGEM) أنا ما بغيتش نجابكم، سيدي حميد ما بغيتش نجاب، زعما كنت واضح.

أش تتقولوا لي في السؤال دياكم؟ تتقولوا لي صابيتو القانون تسناو حتى تدوزوا القانون عاد تديروا التحرير، احنا درنا التحرير، أنت رجل أعمال وكتفهم زعما أش تقول، احنا راه درنا التحرير يوم 26 ديسمبر

واحد والطريقة ديالو.

التخوف الثاني، هو تشجيع البزين المهرب، هاذ المسائل اللي عندنا ف.. هذا كلو غادي ندخلوه لهنا دابا غادي يولي التهريب مباح.

النقطة الثالثة، وهي الأئمة، الأئمة اليوم قبل ما ندخلوا في هاذ الموضوع هذا، كين أئمة كل واحد كيدير الثمن ديالو في الخفاء، نعطيك مثل، (sans plomb) ديال الطائرات الصغرى شمعال كيتباع، نعم أسيدي؟ 45 درهم، مجالو مجال ديال الطونويل، 45 درهم تهز التليفون غتعيط لسلا دابا 45 درهم، مقابل 9 دراهم، 45 درهم، وهذا احتكار، وكين ناس اللي كيقولوا على أن اللي كيجولوا هاذ المطارات، كيقولك إلى ما عجكبش الحال الله يعاونك.

المسألة الرابعة، (لاسامير) ما طرحناها اليوم، غير الحكومة تبذل الجهود، تستخلص 42 مليار درهم وانتهى الأمر وانتهى هاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب في إطار التعقيب، فليستفضل أحدهم.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

السيد الوزير،

إن تحرير المواد البترولية السائلة خطوة جريئة وضرورية أقدمت عليها الحكومة، سوف تكون لها انعكاسات على المستهلك والمقاولات، لهذا كان ينبغي أولا إرساء المرتكزات القانونية الضرورية لهذا التحرير.

حيث كان من الضروري إصدار القانون 67.15 المتعلق بالمواد الهيدروكاربونية، خصوصا وأن مشروع هذا القانون كان ينتظر منذ مدة، وكان من الأمثل التريث لبعض الوقت لضمان أسس للسير العادي لسوق المحروقات، حفاظا على مصلحة المستهلك والتموين العادي للمقاولات بمواد ذات مواصفات وجودة مضمونة.

وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على ضرورة تأسيس إطار يقين ويضبط السير القانوني لقطاع الطاقة والتحكيم بين أطرافه والمحافظة على أخلاقيات المهنة.

كما أنه من الواجب الإسراع بتفعيل "المجلس الوطني للمنافسة"، خصوصا أن القانون المهيكّل لهذا المجلس قد صدر منذ 2014، واعتبارا لما لهذا المجلس من أهمية وطنية ونظرا لالتزاماتنا الدولية في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر تعقيب في هذا المحور لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليستفضل أحدهم.

2014، ماشي دابا.

26 ديسمبر وقعنا وبدا التحرير في فاتح يناير 2015، وبدينا احنا نتحدو كدولة فقط (prix plafond)، وعند الشركات تهبط ما بغيتش ندير الدعاية لشركة كاينة في الدار البيضاء أسيدي حميد، كانت كتهبط ب 20 سنتيم وتنعط ل(GPM³) وتنقول ليهم شوف هاذ الناس، واخا شركة صغيرة ها هي كتهبط، كاتبة لبلايك وريتها لوزير معايا في الحكومة في رمضان كنا في درس ديني، قلت لو ها أنت شوف أش غادي يوقع، كاتب (20 centime de remise)، لأنه معلم، تيششوف (chiffre d'affaire) هو، أتما كنفهموا لهاذ الشي.

ولذلك، أما هاذ الطريقة هذه، حتى تديروا هذه عاد تديروا هاذي، والله لا درنا شي حاجة فهاذ البلاد.

هذا هو اللي اخذنا هاذ القرار في الحكومة ملي كنفتموا بواحد الإصلاح تديروه، وهاذ القطاع هذا تبغني المباغته، معروف هاذ الشي، إذا ما درتيش المباغته وسير.

هناك القانون اللي نزلنا قدامكم هو ما كايش فراغ قانوني فالبلاد، كين قانون صلحناه، الأخ اعمارة دار عليه إصلاحات وداز في الحكومة هاذ القانون وها هو أمام مجلس النواب تبتناقش، باش يضبط هاذ المعطيات كلها الجديدة اللي في السوق "وعسر أن تكسر هولا شينا وهو خير لكم".

القضية ديال (لاسامير) بينت حاجة وحدة أن بلادنا تطورت وتقدمت وما بقاتش مسجونة في الخطاب القديم اللي كان تيخلع الوزراء وتيخلع الدولة، عندكم التومين، حيث دارسين الملف ديالنا، ملي تقال لنا أش غادي تديروا مع (لاسامير) قلنا السوق مفتوح، هاذ القضية د (لاسامير) ما عندك ما تسجل أسبي علمي لا تناقض بيني وبين اعمارة ولا والو، ذاك الكلام اللي تيقول اعمارة راه تقولوا حتى أنا، أنا راه ما قلتش العكس ديالو.

ثانيا، هاذ القضية (لاسامير) متفقين في الحكومة أن اللي غادي يتكلم فيها بوحدو، شفتي الضبط ديال العمل بالحكومة، هو سي اعمارة، من غير السي اعمارة ما غادي يتكلمش فيها شي حد، لا محمد الوفا بالفضول، ولا السي محمد بوسعيد، ولا السي فلان، السي اعمارة هو المحاور ديال هاذ الشركة وهو اللي جا قدامكم وعطاكم عرض، وأمام مجلس النواب، وعطاكم عرض على المشاكل اللي عندنا مع هاذ الشركة.

أنا ما عنديش الحق نتكلم فيها، ممنوع على شي واحد، رئيس الحكومة حتى هو، المحاور، إيه السي فاتحي، هذه هي الخدمة دالمعلمين باش ما كايش الدوران من هنا ومن هنا، ويجي يعمر عليا أنا السوق، ويعاود لبوسعيد كلام ويعاود ليا أنا كلام وندوخو كاملين، لا أسبي محاور واحد.

(Donc) اللي كيتكلم فهذا الموضوع، وإلى زلقت وقلت شي حاجة

كنسحبها السي اعمارة بوحدو، أما أنا ما زلقتش، عمري ما كترلق أسبي، حاضي طرافي منذ سنوات، حاضي طرافي ما تخفاش، عليها واقف هنا، لو كون ما كنتش حاضي طرافي كون ما كنتش واقف هنا.

كتقولوا لنا الأسعار، فاتح يونيو 2012 كان الغازوال ب 8.15 وصل الغازوال 9.69، هذا خروج المحمدية، هاذك الصحفي اللي ما فاهم والو راه خروج المحمدية هي المرسي ماشي (لاسامير)، بمعنى كيوصل ل 10.5 من مدن أخرى.

اليوم 7.96، اليوم الغازوال 7.96 ولكن راه غير في بعض المحلات غادي يبان لكم 9.77 هذا اللي بغينا نوصلوا لو.

أما "الليصانص" راه كانوا كيشويه المغاربة الله يكون لنا ولهم، وصل ل 13.68 درهم في فاتح يوليوز 2014، راه غير البارح، اليوم "الليصانص" بأقل من 10 ديال الدرهم، "الليصانص" عندنا أرخص من الدول اللي قدامنا، إسبانيا، البرتغال وفرنسا.

أما راه بغيت نجابوك على ذاك الشي ولكن ما قديتش، خفت من الوقت يمشي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير انتهى الوقت.

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني حول تفعيل مشاريع ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، شرعت وزارة التربية الوطنية مع بداية الموسم الدراسي الحالي في تنفيذ المشروع الجديد بخصوص التديرات ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم في أفق سنة 2030.

في هذا الإطار نسألكم، السيد الوزير:

كيف يمكن إرساء فرق مكلفة بأجراء هذه التدابير علما بأن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الوزارة هو إيجاد الأطر الحقيقية ذات الكفاءة، إن على مستوى التدبير أو على مستوى المعارف؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

³ Groupement des Pétroliers au Maroc

تفاعل نسبي مع التوجهات الملكية، وخاصة خطاب 20 غشت 2013 الذي دعى من خلاله جلالة الملك العمل على تقييم منجزات الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين وتحديد مكامن الضعف والاختلالات، بعدما تعلن عن فشل البرنامج الإستعجالي.

صحيح أن وزارتم نظمت لقاءات تشاورية مكثفة مع مختلف الشركاء التربويين والاجتماعيين والحكوميين والمهتمين بالشأن التربوي.

لكن في الوقت الذي كنا كمنتظرنا من الجميع الانخراط في هاذ المشروع الإصلاحى، وجدنا الحكومة غير متفقة على مضامينه وتوجهاته، خصوصا فيما يتعلق بالإشكالية اللغوية التي تميل إلى زيادة تدعيم اللغة الفرنسية في المناهج التعليمية، وبالخصوص في المواد العلمية.

مع العلم، أن المرحلة التجريبية بدأت سنة 2013، وهاذ الشيء الذي كيخيلنا نتسائلوا حول درجة الانسجام والتنسيق الحكومي على ضوء ما صرح به السيد رئيس الحكومة مؤخرا بهاذ المجلس الموقر خلال جلسة الأسئلة الشهرية، عندما وجه معارضته للسيد وزير التعليم أمام مرأى ومسمع من كل المغاربة.

هل نعتبر رفض السيد رئيس الحكومة لبعض توجهات هاذ المشروع هو تعطيل عملي لإصلاح التعليم، والاستمرار في مسلسل التعثرات المتتالية والإخفاق في ميدان التعليم؟

السيد الوزير،

واش ما كتشوفوش أن خرجة رئيس الحكومة تشكل تناقضا صارخا مع الالتزام الذي عبر عليه في البرنامج الحكومي، ملي تعهد بإطلاق سياسة لغوية مندجة لتقوية النسيج اللغوي الوطني والانفتاح على اللغات الأجنبية، وذلك بهدف تعزيز التواصل الثقافي والبحث العلمي والتعاون الاقتصادي والتفاعل الإنساني؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار ما تبقى له من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:
شكرا.

كما قلت التدابير ذات الأولوية والتي تهدف إلى تطوير منظومة التربية والتكوين، تم اعتمادها بناء على التوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، وكذلك بناء على ما ورد في الرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى والتعليم. وهذه التدابير كانت فرصة لعرضها ومناقشتها في مجلس الحكومة، وهي دخلت لحيز التنفيذ انطلاقا من هذا الموسم الدراسي، وهناك فرق قيادة لتطويرها وتحسينها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد خالد براجوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارون،

جوابا على هذا السؤال وفي هذا الوقت غير كافي بحيث كانت هناك فرصة لإعطاء تفاصيل خلال تقديم مشروع ميزانية الوزارة.

أقتصر على الإشارة إلى أن تفعيل المشاريع ذات الأولوية لإصلاح منظومة التعليم جاء بعد لقاءات تشاورية تم إجراؤها خلال سنة 2014، والتي تمت في مختلف الجهات في المغرب وشارك فيها حوالي 100 ألف شخص، نساء ورجال، أساتذة، إداريين وكذلك كل الفاعلين في القطاع.

مكنت هذه اللقاءات التشاورية التي نظمتها الوزارة من تشخيص حالة المدرسة المغربية، وتقييم إنجازاتها وتقديم التصورات والاقتراحات لتطويرها. وقد تم اعتماد 23 تدبير من تدابير ذات الأولوية، كآلية لإصلاح بعض مظاهر الخلل التي اعترت سير المدرسة العمومية.

هذه التدابير تنسجم تماما مع الرؤية الإستراتيجية التي أقرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، هذه التدابير، سيتم تفعيلها على أساس الاعتماد على فرق قيادة محلية لتنفيذها.

وحرصا على التنزيل الأمثل والدقيق، إذن، تم اختيار فرق العمل المركزية والجهوية الإقليمية، وخاصة رؤساء التدابير، وتم انتقاؤهم بناء على معايير محددة ومن الأطر الكفاءة التي تتوفر عليها الوزارة، خلافا لما قلتموه، فالوزارة تتوفر على أطر ممتدرة، سواء أساتذة أو إداريين.

وبلغ عدد الأطر الذين سيشفرون على الأجرأة ما مجموعه، 1647 عضوا يتوزعون كالتالي:

على المستوى الإقليمي: 1224؛

على المستوى الجهوي: 238؛

على المستوى المركزي: 185.

وهناك آلية للتتبع والقيادة على المستوى المركزي والمحلي كذلك لضمان أجرأة هذه التدابير على أحسن وجه.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل.

المستشار السيد عبد الإله الماهجري:

شكرا السيد الوزير.

بالتأكيد، السيد الوزير، نحن لا نشكك وجود إرادة الإصلاح، وهناك

غير بغيت نذكر كاين جلسة لمتابعة النقاش للقانون المالي بعد رفع
الجلسة.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.